المعوقات والصعوبات التي تؤدي إلى تذبذب إنتاجية الأراضي الزراعية بمنطقة الزاوية

إعداد الدكتور : فيصل إبراهيم الطاهر الشريف ـ كلية التربية الزاوية ـ جامعة الزاوية

المقدمة :

يشكل القطاع الزراعي ركناً أساسياً من الأركان التي تقوم عليها اقتصاديات الدول، والركيزة الأساسية لتحقيق أمنها الغذائي، وعلى الرغم من حجم الاستثمارات التي أنفقت على القطاع الزراعي في ليبيا، والاهتمام الكبير الذي حظيت به خطط التنمية الزراعية خلال العقود الماضية، إلا أن ذلك لم يؤدِ إلى تحقيق الأهداف التي كانت مرجوة من هذا القطاع، بل على العكس من ذلك، فلقد ارتفع العجز في الإنتاج الزراعي خلال هذه الفترة، وخاصة في أهم المجاميع الغذائية، كالحبوب، واللحوم والألبان، الأمر الذي من شأنه تهديد الأمن الغذائي للمجتمع في المستقبل.

يعد شح الموارد المائية وتفتت الحيازات الزراعية من أولى التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في ليبيا بشكل عام، وفي منطقة الزاوية بشكل خاص؛ لما ينتج عنها من تراجع حجم العمل والإنتاج الزراعي بشكل رئيس، وإهمال للأراضي الزراعية بسبب صغر مساحتها حيث إن الأراضي الصغيرة لا يمكن الاعتماد عليها عملياً من الناحية الاقتصادية على مستوى الحائز.

وإذا ما استمر الوضع على هذه الحال من تفتت الحيازات الزراعية، نتيجة زيادة عدد السكان فإنه وبعد فترة زمنية لا تتعدى (20 سنة) سنكون بحاجة لاستيراد كل منتجاتنا الغذائية والاستهلاكية بسبب الممارسات الزراعية الخاطئة، وتأتي مسألة تفتت الحيازات الزراعية في طليعة هذه الممارسات الخاطئة لما لها من انعكاسات اقتصادية وزراعية سلبية على الاقتصاد المحلي.

إشكالية الدراسة:

شهدت منطقة الزاوية تذبذباً في العناصر المناخية بالإضافة إلى نموٍ حضري، أسهم في ظهور مجموعة من التحديات المرتبطة بتقلص الوعاء العقاري، وضعف التكامل بين المشاريع الحضارية، ومع تزايد السكان والاستثمارات توسعت المدينة وتقلصت معه بذلك الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، وازداد التقلص ليعم جميع أنحاء المنطقة مما أدى إلى تدني الإنتاج الزراعي.

وفي ضوء مما سبق يمكن أن نطرح التساؤلات الرئيسية التالية الذي نراها ضروريةً، والتي سنحاول الإجابة عنها ومناقشتها عبر محاور البحث:

1- ماهي العوامل المسؤولة عن تدني الإنتاج الزراعي بالمنطقة ؟
2- ماهي أنواع الانتاج وحجمه الذي تسهم به المنطقة وما آثارها الاجتماعية والاقتصادية ؟

أهميته الدراسة:

1- تنبع أهمية هذه الدراسة في قلة الأبحاث والدراسات العلمية التي تتناول مشكلة تذبذب كمية الإنتاج الزراعي بالمنطقة.
2- تفيد هذه الدراسة المختصين بالمجال الزراعي من اتخاد القرارات للتقليل من الآثار السلبية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى

1- معرفة أهم عوامل تذبذب الإنتاج الزراعي، التي تحول دون تحقيق كفاءة الإنتاج وزيادته.
2- إظهار نوع الإنتاج وحجمه الذي تسهم به المنطقة، وبيان آثارها الاجتماعية والاقتصادية.

منهج الدراسة:

اعتمد البحث في تحقيق أهدافه على أسلوب التحليل الوصفي والكمي، كما اعتمد البحث على بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالموضوع، كما اعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة وغير المنشورة.

حدود الدراسة:

يعد التعريف بمنطقة الدراسة من الأولويات التي يجب التطرق إليها في البحث قبل الخوض في أسباب مشكلة الدراسة، حتى تعطي فكرة للقارئ على طبيعة المنطقة.

تقع منطقة الدراسة في شمال غرب ليبيا في إقليم سهل الجفارة الذي يعد من الأراضي الزراعية المهمة في البلد وهو سهل يأخذ شكل مثلث بطول (160) كيلومتراً وأقصى اتساعه في الغرب (120) كيلومتراً وتعدُ أراضي الجزء الساحلي والأوسط من السهل من أخصب الأراضي التي تعتمد على المياه الجوفية في الزراعة [1]، ويمتد المجال

المدروس ما بين منطقة الجفارة شرقا حتى منطقة صرمان غربا وما بين البحر المتوسط شمالا حتى سلسلة جبال نفوسة جنوبا (بحسب التقسيم الحالي) الخريطة (1) .

خريطة (1) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة.

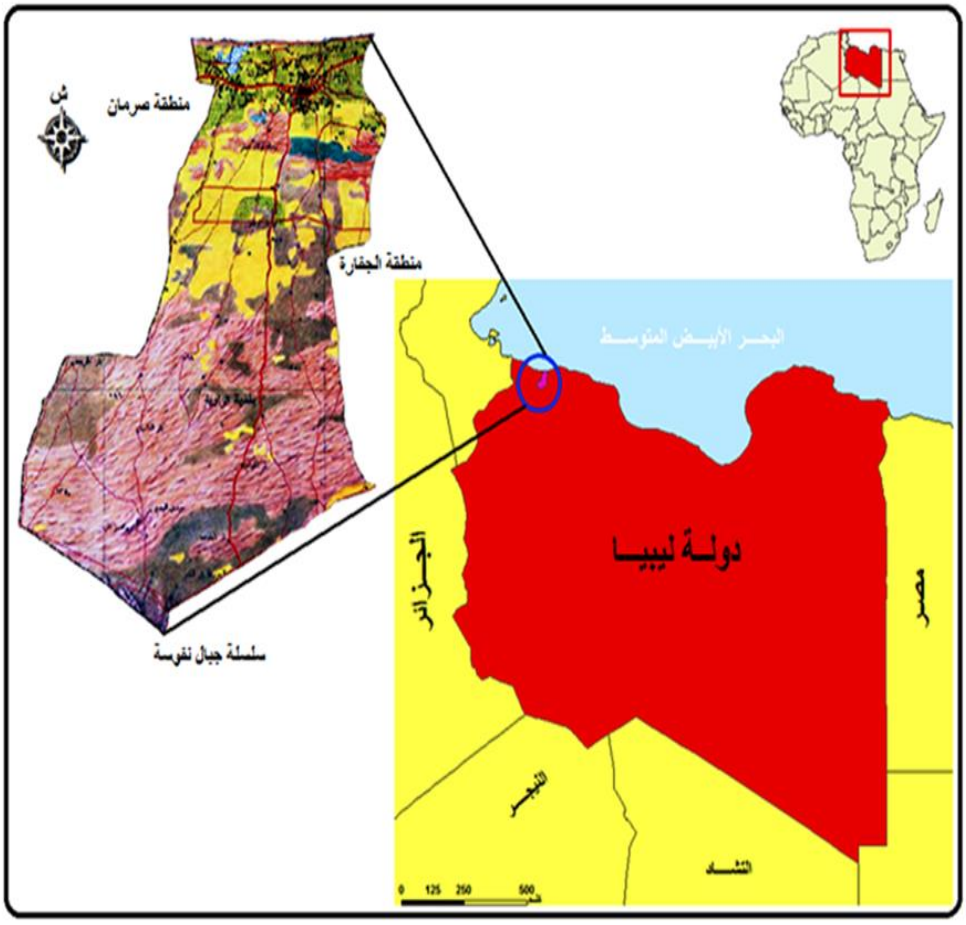

المصدر: رسم وإنجاز الباحث انطلاقاً من معطيات مصلحة المساحة، الأطلس الوطني، 1978، ط1، ستوكهولم، ص34.

تقدر المساحة الإجمالية للمنطقة بحوالي (2753) كيلو متراً مربعاً، الأراضي المزروعة قدرت
بـ (81598) هكتاراً، اما الأراضي غير المزروعة فقدرت بـ (3769) هكتاراً.

أنشِئَت مدينة الزاوية على الأرجح أيام الفنيقيين كمحطة تجارية ومرسى للسفن وعرفت قديما باسم أساريا وإن كان موقع الميناء القديم قبالة ساحل ما يُعرف اليوم بقرية الطويبية، اعتمدت المدينة في الأساس على الزراعة والإنتاج الحيواني والصيد البحري، وشكلت المنتجات الزراعية أساس تجارتهم مع الفنيقيين، أما اسم المدينة الحالي فالأرجح أنه جاء نسبة إلى كثرة زوايا تحفيظ القرآن الكريم[2].

المحور الاول - الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى تذبذب إنتاج الأراضي الزراعية بالمنطقة:

يقوم الباحث عند دراسة أية ظاهرة بالبحث عن الأسباب التي تؤدي إلى حدوث المشاكل الناتجة عنها لذلك سأحاول في هذه الدراسة، قدر الإمكان، دراسة أهم العوامل المسهمة في تراجع استغلال الأراضي وإنتاجيتها بالمنطقة. فأين تتجسد هذه العوامل يا ترى ؟

تظافرت مجموعة من العوامل، الطبيعية والبشرية، لتجعل من القطاع الزراعي بالمنطقة قطاعا محدود الإنتاج وفي تقهقر مستمر. ويمكن اختزال هذه العوامل المؤثرة في الآتي:

1 - الأسباب الطبيعية:

تلعب العوامل الطبيعية دورا مهما في تحديد الأقاليم والأنشطة الزراعية المختلفة سواء كان لغرض الزراعة أو للرعي أو استغلالها لتربية الحيوانات، وتؤثر –أيضاً- على كمية الإنتاج وجودته، إذ توالت على المنطقة فترات من الجفاف وقلة مصادر المياه والتي تعد من أهم العوامل التي تواجه المزارع وتسهم في زيادة الضغط عليه وخصوصا عدم توفر الماء الكافي لري المزروعات، مما يدفعه إلى توفير الماء لجزء من الأرض وترك الجزء الآخر وسوف أتطرق بإيجاز لأهم هذه العوامل:

أ- التذبذب في مواعيد سقوط الأمطار :

لا تُعد الأمطار المصدر الأول من مصادر مياه الري في المنطقة؛ وذلك لاتصافها بالتذبذب، وعدم انتظام مواعيد سقوطها من سنة لأخرى، ففي فصل الصيف يكون غالبا جافا، إن الأمطار تسقط كلها تقريبا في نصف السنة الشتوي، إلا أنها تتباين تباينا عظيما من سنة إلى أخرى سواء في كميتها أو في توزيعها على الأشهر، حتى أنه ليصعب علينا أن نحدد الشهر الذي تظهر فيه قيمة الأمطار.

تبدأ الأمطار الشتوية في التساقط اعتبار من شهر أكتوبر إلى أبريل تقريباً وهي بصفة عامة متقطعة، ولا تكون عادة منتظمة التساقط وذلك بحسب مواعيد وفترات مرور الجبهات الجوية التي تتأثر مباشرة بحركة الرياح الشمالية الغربية العكسية علماً بأن معدل أمطار المنطقة يتراوح ما بين 250 إلى 350 ملم في الأجزاء الشمالية في حين لا تتجاوز 150ملم في الأجزاء الجنوبية في السنة[3]، وانعكس هذا التذبذب على كمية الإنتاج الزراعي بالنسبة للزراعة البعلية، مما جعل الفلاح يبحث عن مورد آخر أكثر ثباتاً واستقراراً.

كما تعد الأمطار المصدر الأساسي لتغذية الخزانات الجوفية في منطقة الدراسة، إضافة إلى دورها في قيام الزراعة البعلية.

ب- شح الموارد المائية السطحية بالمنطقة:

تقع منطقة الزاوية ضمن النطاق شبه الصحراوي، مما أدى ذلك إلى نقص المياه، نتيجة لشح الأمطار وتذبذبها إلى جانب الافتقار إلى ظاهرة المجاري المائية دائمة الجريان؛ لذا فإن المياه السطحية تقتصر على الجريان، على سطح التربة وفي الأودية عقب سقوط الأمطار حيث تعرف بالسيول؛ ولأن طبيعة المنطقة شبه صحراوية فإن التساقط يتصف بالفجائية حيث تحدث على فترات غير منتظمة وهذه السيول والأودية موسمية تنتهي بانتهاء موسم سقوط الأمطار وهي لا تشكّل إلاّ نسبة بسيطة جدًا من إجمالي الموارد المائية.

ج- تدهور المياه الجوفية:

أدى التوسع في الزراعة المروية التي تعتمد في الأساس على المياه الجوفية بهدف الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والحيوانية إلى استهلاك أكثر من 77% من إجمالي المياه المستهلكة سنويا[4]، إضافة إلى التطور السريع في النمو السكاني والاستهلاك المتزايد في مختلف القطاعات التنموية، مما أثر على الأنشطة الأساسية للمجتمع البشري، وظهور بوادر أزمة حقيقية خاصة وإن المصدر الأساسي للموارد المائية هو المياه الجوفية التي تشكل ما نسبته 95%، ويتأكد ذلك من خلال انخفاض منسوبها بين فترة وأخرى[5].

إن المياه الجوفية في منطقة الدراسة تندرج تحت مياه حوض سهل الجفارة، وأهم طبقات هذا الحوض المائي بالمنطقة هي:

الخزان المائي الرباعي.

تطلق تسمية الخزان المائي الرباعي على أعلى طبقة مائية في السهل، حيث يتراوح سمك الخزان ما بين 30 - 150 مترا، بينما يتراوح سمك الطبقة المشبعة ما بين 10 - 90مترا، تتم تغذية الخزان بشكل رئيسي من الهطول المطري والجريان السطحي، تتراوح إنتاجية الآبار المحفورة في هذا الخزان ما بين 20 - 60م^3/الساعة، يتم استثمار مياهه على نطاق واسع ومكثف لأغراض الزراعة والشرب، حيث نجم عنه هبوط في مناسيب المياه وصل إلى أكثر من 5 أمتار في السنة في بعض المناطق[6].

د- **تربة المنطقة:**

تصنف تربة منطقة الدراسة ضمن تربة المناطق الجافة (Dry Areas) وشبه الجافة(Semi-dry)، فهي تتميز بصفات وخصائص معينة تميزها عن تربة المناطق الرطبة والباردة والاستوائية[7]، حيث تعتبر تربة سهل الجفارة التي تقع ضمنها منطقة الدراسة من النوع الرملي ذي النفاذية العالية، والقدرة المنخفضة على الاحتفاظ بالماء، إلاّ أن الاختلافات المحلية من جهة إلى أخرى عادة ما تكون كبيرة، وبخاصة فيما يتعلق بعمق قطاع التربة وتماسكها ونسبة كربونات الكالسيوم ونسبة الأملاح الذائبة وغيرها من الصفات التي يجب دراستها قبل استغلال هذه التربة لنشاطات الإنسان الفلاحية.

2- العوامل البشرية:

أ- النمو السكاني بالمنطقة:

أدى النمو السكاني إلى انفراط التوازن بين البيئة والنظم الاجتماعية والاقتصادية، حيث طغى العمران على بعض الأراضي الزراعية الخصبة وامتداد التصحر، كما أدى قطع الأشجار والغابات لأغراض الزراعية والطاقة إلى فقدان خصوبة التربة وانجرافها وتدهور إنتاجيتها.

كما تعد الهجرة من الريف إلى الحضر إحدى المعوقات التي تواجه خطط التنمية بوجه عام والقطاع الزراعي بوجه خاص، إذ إنها تترك آثاراً سلبية على الأراضي الزراعية نتيجة هجرها وعدم استغلالها.

إن دراسة السكان لأي إقليم له أهمية كبرى؛ لأن نمط وتوزيع السكان من الأمور البالغة في التخطيط العمراني وتطوير النشاط الاقتصادي والاجتماعي على أساس أن عنصر السكان يعد عامل قوة حيث إنه كان ولا يزال الأداة الفاعلة في القطاع الزراعي الجدول (1)، الشكل (1).

الجدول (1) تطور عدد السكان بالمنطقة من 1964 – 2006م.

سنة التعداد	عدد السكان بالمنطقة (نسمة)	معدل النمو السنوي
1964 م	48518	–
1973 م	68868	3.8
1984 م	110710	4.3
1995 م	156248	3.1
2006 م	227822	3.4
2020م(*)	289656	1.73

المصدر – إعداد الباحث استنادا على :

1 – نتائج التعداد العام للسكان بلدية الزاوية، خلال سنوات64، 73،84، 1995 م صفحات متعددة.

2 – النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 2006 م، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق صفحات متعددة.

يتبين من الجدول (8) أن هناك زيادة في عدد سكان المنطقة ولكن بمعدلات نمو مختلفة، حيث بلغ عدد السكان المقيمين في منطقة الزاوية الذين تم إحصاؤهم في عام 1964م (48518) نسمة، ثم تتطور عدد السكان ليصبح في عام 1973 م (68868) نسمة بنسبة نمو (3.8%) وتتوالى الزيادة في عدد السكان لتصل إلى (110710) نسمة عام 1984م، ووصل عدد السكان بالمنطقة سنة 1995م نحو (156248) نسمة بنسبة نمو سكاني (3.1%)، ليصل عدد السكان سنة 2006م إلى (227822) نسمة.

الشكل (1) عدد السكان بالمنطقة من سنة 1964 – 2020م

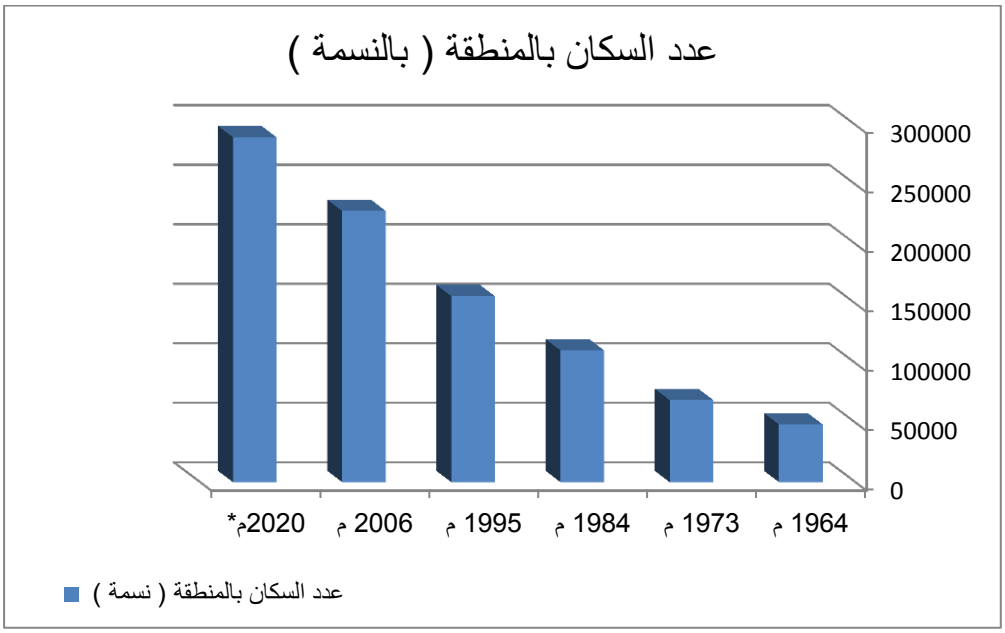

المصدر: بالاعتماد على الجدول (1).

ب- التركيب النوعي عدد السكان بالمنطقة سنة (2006م).

إن إجمالي عدد السكان الليبيين وغير الليبيين البالغ عددهم (227822) نسمة بحسب تعداد 2006 م، كان عدد الليبيين (212680) نسمة منهم (107544) نسمة ذكور و (105136) نسمة عدد الإناث، وبعبارة أخرى فإن كل 102 ذكر يقابل 100 أنثى، يتضح من ذلك أن هناك تقارباً في عدد الجنسين مع وجود تفاوت بسيط لنسبة الذكور.

أما السكان غير الليبيين البالغ عددهم (15142) نسمة، فقد كان عدد الذكور (11093) نسمة، والإناث (4067) نسمة، أي بنسبة 272 ذكراً لكل 100 أنثى، حيث نلاحظ تفاوتاً كبيراً بين عدد الذكور وعدد الإناث، والسبب راجع إلى هجرة أرباب الأسر دون زوجاتهم للبحث عن أعمال وتوفير سبل الحياة.

تعد دراسة التركيب النوعي للسكان من الدراسات السكانية المهمة؛ وذلك لما له من نتائج على دراسة الأيدي العاملة في النشاط الفلاحي الجدول (2).

الجدول (2) التركيب النوعي للسكان حسب تعداد (2006).

عدد السكان سنة 2006م				
ليبيون		غير ليبيين		المجموع
ذكور	إناث	ذكور	إناث	
107544	105144	11093	4067	227822

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 2006 م، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق صفحات متعددة.

نلاحظ من الجدول (2) أن السكان الليبيين وغير الليبيين حسب تعداد 2006م من إجمالي عدد السكان البالغ 227822 نسمة، نجد أن عدد السكان الليبيين منهم كان (212680) نسمة، أما عدد السكان غير الليبيين فقد بلغ (15142) نسمة، وعليه فإن الليبيين يشكلون ما نسبته 93.3% من إجمالي سكان منطقة الزاوية، أما نسبة غير الليبيين فيشكلون 6.7% من إجمالي السكان فقط.

أ- تفتت الحيازات الزراعية وتناقص مساحتها.

تعاني منطقة الزاوية من ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية التي تسهم بشكل مباشر في تراجع حجم العمل والناتج الزراعي، وتظهر الإحصاءات والبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات أن عدد الحيازات الزراعية زاد بواقع 2996 حيازة خلال 6 سنوات حيث تطور عددها من 7411 حيازة في تعداد 2001م إلى 10407 حيازة في تعداد 2007م، وانخفضت مساحتها من 64572 هكتاراً في 2001 إلى 46831 هكتاراً في 2007م بسبب تفتتها وتقسيمها، وانخفض متوسط مساحتها الزراعية من 8.7 هكتارات إلى 4.5 هكتارات.

الجدول (3) إجمالي عدد الحيازات ومساحتها حسب تعدادي 2001-2007.

التعداد	عدد الحيازات	مساحة الحيازات	متوسط المساحة بالهكتار
2001	7411	64572هـ	8.7 هـ
2007	10407	46831هـ	4.5 هـ

المصدر: إعداد الباحث استنادا على :

1- النتائج النهائية للتعداد الزراعي،2001، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، صفحات متعددة.

2- النتائج النهائية للتعداد الزراعي،2007، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، صفحات متعددة.

ج- ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج:

إلى جانب العوامل السابقة، تعتبر التكاليف الباهضة لعوامل الإنتاج أحد العوامل الأساسية المسهمة في تراجع استغلال الأراضي وتدني إنتاجيتها، فقد ترتب عن ارتفاع أثمان البذور وكذلك أثمان الأسمدة الكيماوية والأدوية النباتية، وارتفاع أثمان المواد العلفية، وأثمان الاستعمال العصري للأرض، وكذلك ضعف الخبرات التقنية للمزارعين في شأن كيفية توجيه الإنتاج وكيفية تسويقه، أدى ذلك كله إلى عزوف الكثير من المزارعين عن اقتناء هذه المواد الزراعية ولاسيما منهم ذوي الدخل المحدود، لأن ذلك في نظرهم تثقل كاهل ميزانيتهم ولا يتمكنون من تعويضها بعائدات المنتوج الفلاحي، مما نتج عن هذا ضعف المردود الفلاحي وخاصةً المردود الزراعي، وتراجع عدد الاستغلاليات الزراعية وبالخصوص في الآونة الأخيرة، بفعل الارتفاع المهول لعوامل الإنتاج.

يواجه المزارعون صعوبات في الحصول على البذور؛ نظرا لأن انخفاض إيرادات النفط منذ عام 2011 إلى الوقت الحالي أثر سلبا على إمدادات العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات وارتفاع أسعارها مقابل الدينار الليبي، ولن يكون من شأن تحسن الإنتاج خفض فاتورة الاستيراد في البلد الذي يعاني من مصاعب اقتصادية فقط، لكنه سيوفر -أيضاً- دخلا للمناطق الريفية الفقيرة التي غالبا ما تفتقر إلى الدعم الحكومي بسبب سوء الأوضاع الأمنية وللمهاجرين الأفارقة الذين يعملون في الزراعة.

د- السياسات التسويقية الزراعية:

يعتبر التسويق ملازماً لعملية الإنتاج ومكملاً له وعاملاً مساعداً أو معرقلاً له، ولذلك فإننا نجد أن السلع الزراعية التي يشعر الفلاح بطمأنينة لتسويقها بأسعار مجزية يقبل على زراعتها، ويستمر التطور في إنتاجها سنة بعد أخرى، أما السلع الزراعية التي تعاني من صعوبات في التسويق وعدم الوضوح في الأسعار فإننا نجد أن إنتاجها يتذبذب بين موسم وآخر تبعاً لوضع الأسعار في الموسم السابق، فكلما كانت أسعار الموسم السابق مجزية فإن المساحات المزروعة منها في الموسم اللاحق تزداد ويزداد الإنتاج عن الطلب وتنخفض الأسعار تبعاً لذلك، الأمر الذي يؤدي إلى عزوف المزارعين عن الزراعة لاحقاً وينخفض الإنتاج المتاح عن الطلب مما يؤدي إلى زيادة الأسعار وهكذا تستمر السلسلة.

هـ- انقطاع التيار الكهربائي والصراعات المسلحة:

تسببت الصراعات المسلحة والاستيلاء على الأراضي وانقطاع الكهرباء المستمر في تراجع الإنتاج الزراعي.

كانت ليبيا تدعم الفلاحين بتوفير الأسمدة، بالإضافة إلى شراء محاصيل القمح والشعير، لتشجيع المزارعين في سنوات سابقة، كما كان الدعم السلعي يشمل 12 سلعة، وذلك حتى عام 2011، لكن هذا العدد ظلّ في انخفاض مستمر منذ بداية المواجهات المسلحة وتردّي الأوضاع الاقتصادية، في ظل تهاوي صادرات النفط الذي يشكل المصدر الرئيس لإيرادات الدولة، أدى ذلك إلى توقف الحكومة عن دعم شراء القمح من المزارعين، بسبب شح الموارد المالية للدولة.

و- غياب دور المؤسسات العامة في دعم وإرشاد المزارعين.

تراجع برنامج الإرشاد الزراعي في منطقة الزاوية في السنوات الأخيرة حتى بات منعدماً في الوقت الحاضر؛ لضعف مشاركة المزارعين في الأنشطة الإرشادية وعدم تفاعلهم واتصالهم مع الجهات المختصة لصغر الحيازات الزراعية؛ مما أدي ذلك إلى ظهور مشاكل وصعوبات عديدة من بينها عدم التعامل العقلاني مع الموارد الزراعية النادرة، والإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية، الأمر الذي له انعكاسه على الموارد والانسان في آن واحد[8].

المحور الثاني- تذبذب كمية الإنتاج النباتي بحسب تعدادي 2001م – 2007م:

تختلف كمية إنتاج كل نوع من المحاصيل الزراعية من عام إلى آخر وذلك لأسباب عديدة، أهمها هو أن المجالات المستغلة تتمدد و تتقلص بحسب معطيات الظروف الطبيعية خصوصا التساقطات منها في الزراعة البعلية، فمن سنة إلى أخرى تختلف مساحة الحبوب المحروثة بحسب أهمية التساقطات مما يؤثر على الإنتاج، وتعد مساحة الاستغلاليات الزراعية من العوامل المؤثرة في الإنتاج فكلما توفرت الإمكانيات لاستغلال الأراضي زادت المساحة الزراعية وكمية الإنتاج وكلما قلت الإمكانيات تتميز بالقزمية و المردودية المتدنية.

على الرغم من محدودية الموارد الطبيعية من تربة ومياه وظروف مناخية وارتفاع تكلفة الإنتاج لبعض المحاصيل الزراعية إلا أن مبررات إنتاجها محليا يظل قائما بخاصة القمح، والشعير، والزيتون، والنخيل باعتبارها الأكثر ملاءمة للظروف المحلية، ولكن الوضع الحالي والمستقبلي يبين أن الوصول إلى مرحلة الاكتفاء من

هذه السلع الزراعية الرئيسة يتعذر تحقيقه بخاصة من محصول القمح، وإن التفكير في رفع إنتاج الحبوب من القمح والشعير لا يأتي إلا بالتوسع الرأسي في الزراعات المروية.

1- الأشجار المثمرة:

تتذبذب كمية إنتاج الأشجار المثمرة في المنطقة من سنة إلى أخرى ومن نوع إلى آخر نتيجة العوامل الطبيعية والبشرية بالمنطقة، فبرغم من الزيادة في عدد الأشجار المثمرة إلا أن هناك تناقصاً في كمية الإنتاج لبعض الأشجار مثل الزيتون والنخيل .

الجدول (4)

نوع الأشجار	كمية الإنتاج في 2001	كمية الإنتاج في 2007	نسبة التغير %
زيتون حب	99664	17056	%82.9-
بلح ورطب	19562	18330	%6.3-
ثمور جافة	6953	8656	%19.7
حمضيات	110341	143662	%23.2
تفاحيات	1193	2263	%47.3
عنب	1508	2194	%31.3
تين	1773	4626	%61.7
ثمار ذات نواة صلبة	3016	4195	%28.1

المصدر:

1- النتائج النهائية للتعداد الزراعي،2001م، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، صفحات متعددة.

2- النتائج النهائية للتعداد الزراعي،2007م، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، صفحات متعددة.

وبالنسبة لباقي الأشجار المثمرة فنلاحظ الارتفاع في إنتاجها وتعزى الزيادة في الإنتاج إلى تطور أداء النشاط الزراعي لعدد من المزارع، وملاءمة الظروف المناخية لبعض الأشجار، وبصفة عامة فإن كمية إنتاج الأشجار المثمرة ضئيلة ولا تسد حاجة المنطقة باستثناء الحمضيات.

2- **تذبذب كمية إنتاج الحيازات الزراعية لأهم محاصيل الحبوب والأعلاف**:

كما ذكرنا سابقا هناك عوامل طبيعة وبشرية تؤثر في كمية الإنتاج من عام إلى آخر والجدول (5) يبين أن هناك تذبذباً في إنتاج المحاصيل فترتفع في بعضها وتتناقص في بعضها الآخر.

الجدول (5)

المحصول	كمية الإنتاج في تعداد 2001م بالقنطار	كمية الانتاج في تعداد 2007م بالقنطار	نسبة التغيير
قمح	1097	2778	%60.5
شعير	133485	61291	%54-
قصب	11233	3872	%65.5-
برسيم وقصب (علفة)	67723	320963	%78.9
بقوليات جافة	830	217	%73.8-
فول سوداني (كاكاوية)	30306	6259	%79.3-
المجموع	244674	395380	

المصدر: 1- النتائج النهائية للتعداد الزراعي،2001، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، صفحات متعددة.

2- النتائج النهائية للتعداد الزراعي،2007، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، صفحات متعددة.

زاد إنتاج المنطقة من القمح في عام 2007م، بالمقارنة بتعداد 2001م، بنسبة 60.5% لزيادة الطلب على الدقيق واستهلاكه بشكل كبير؛ بسبب الزيادة في عدد السكان، ولأنه يعد عنصراً أساسياً للغذاء، كما نلاحظ -أيضاً- من الجدول توجه المزارعين إلى زراعة المحاصيل العلفية بشكل كبير لأنها ذات مردود ربحي سريع ولا تحتاج لوقت طويل بين مواسم الإنتاج وكانت نسبة الزيادة 78.9%، أما نقص كمية إنتاج الشعير فهو ناتج عن إصابته بالأمراض، و تحويل بعض الحيازات التي تم زرعها بالشعير الى مراعٍ للحيوانات، وانخفض -أيضاً- إنتاج محاصيل البقوليات الجافة والفول السوداني بالمنطقة، ولم تحقق تطوراً، نتيجة لتناقص الطلب عليها والتوجه إلى الزراعات العلفية.

الشكل (2) تطور إنتاج محاصيل العلف والبقوليات لعامي 2001/2007م

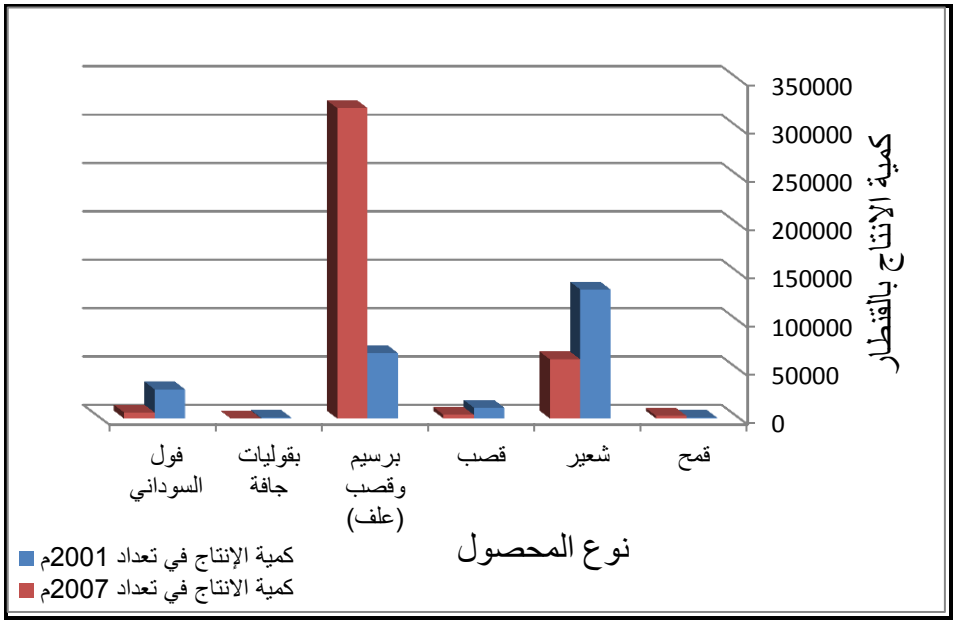

المصدر: بالاعتماد على الجدول (5)

وبصفة عامة أدى التفاوت بين معدل نمو الإنتاج والطلب على السلع الزراعية إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي للحبوب، وفي حال استمرار معدلات نمو الإنتاج على وضعها الحالي، فإن التطورات المستقبلية تنذر بمزيد من التردي ومن المتوقع أن تزداد الفجوة الغذائية اتساعاً وتفاقماً من حيث نسبة الاكتفاء الذاتي.

3- محاصيل الخضروات:

تتميز الخضروات بكونها تعتمد على الري الدائم من الآبار فإن الإنتاج اتسم بالنمو المستمر والاستقرار على عكس الحبوب التي تتميز بالتذبذب لاعتمادها على مياه الأمطار، تعد الخضروات إحدى اهم السلع الغذائية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وقد توسعت المنطقة في زراعة الخضروات لزيادة الإنتاج وسد حاجة المستهلك اليومية باعتبار أن معظم الخضروات تستهلك محليا، وأن هذا التوسع يؤدي إلى استنزاف المياه الجوفية وإجهاد التربة وتلوثها بالأسمدة الكيمائية والمبيدات، لكون أن محاصيل الخضار من أكثر المحاصيل استهلاكاً للمياه وتحتاج إلى أسمدة لنموها؛ لذلك يجب وضع استراتيجية لحماية هذين الموردين.

النتـــائج :

يواجه النشاط الزراعي بالمنطقة عدة مشاكل تؤدي إلى تذبذب وتراجع الإنتاج من أهمها.

أولاً- مشاكل متعلقة بالعوامل الطبيعية و استخدام الموارد الزراعية.

1- هناك تذبذب في مواعيد سقوط الأمطار بالمنطقة مما ينتج عنه عدم الاعتماد عليها في الزراعة.

2- هناك شح في الموارد المائية السطحية بالمنطقة أدى إلى الإسراف في المياه الجوفية وسوء استخدامها في الري .

3- حيازة صغيرة مفتتة تزداد تفتتاً وتشتتاً بتزايد النمو السكاني مع الزمن مما أدى إلى زيادة الفاقد من الأراضي الزراعية وعدم إمكانية استخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية بيسر وبتكلفة معقولة ما يؤدي إلى بيعها أو تركها.

4- قصور في الإنتاجية الزراعية لكثير من المحاصيل التي يمكن زيادتها باستخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية .

ثانيا- مشاكل اجتماعية واقتصادية، وتتمثل في العوامل الآتية:

1- التزايد في عدد السكان أدى إلى التعدي على الأراضي الزراعية المنزرعة نتيجة للتوسع العمراني وحركة التشييد أو عن طريق التجريف.

2- هجرة مستمرة للقوى العاملة القادرة والمنتجة من الريف إلى المدينة بحثاً عن فرص أفضل للعمل .

3- ضعف فى الكفاءة الإنتاجية للعامل بالزراعة وضيق حيز العمل المزرعي.

4- ارتفاع تكاليف الإنتاج لا تقابله زيادة مماثلة في كم الإنتاج ونوعيته.

5- أسعار غير مجزية لكثير من المحاصيل الزراعية وغياب حافز الإنتاج للمزارع وقلة العائد من الزراعة بالمقارنة بعائد الأنشطة الأخرى .

ثالثا- مشاكل مرتبطة باستراتجيات التنمية وتتمثل فى العوامل الآتية:

1- قصور السياسة السعرية عن تحقيق عائد مناسب للزراع بما يغطي تكلفة الإنتاج وتوفير هامش من الربح ملائم لهم خاصة بالنسبة لمستأجري الأراضي الزراعية في ضوء زيادة القيمة الإيجارية .

2- عدم وجود كفاية تمويلية للزراع بسعر فائدة مناسب وبما يهيئ لهم ظروفاً ميسرة لإنتاج محاصيلهم وإعدادها للتسويق في الوقت المناسب.

3- مازال نظام التسويق الزراعى يمثل عقبة في تحقيق عائد مجزٍ للفلاح، بل وفقد نسبة كبيرة من هذا العائد نتيجة استغلال الوسطاء والتجار لهم

4- يحتاج تخطيط التنمية الزراعية والتركيب المحصولي بصفة خاصةً إلى مراجعة ووضوح الرؤية أمام المشتغلين بالزراعة.

التوصيــات والمقترحات :

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، يمكن إيراد بعض التوصيات والمقترحات التي نرجو أن تكون نافعة.

1- يجب تشجيع الاستثمار الزراعي وتوفير مؤسسات التمويل للفلاحين بشروط ميسرة.
2- التوسع الرأسي باستخدام الطرق العلمية وتوفير البذور المحسنة لزيادة إنتاجية المساحات المزروعة.
3- إنشاء محطات تحلية مياه البحر والاستفادة منها في الري بدلا من الاعتماد الكلي على المياه الجوفية في الزراعات المروية.
4- يجب تفعيل جهاز الشرطة الزراعية لحماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني العشوائي الذي يؤدي إلى تفتت الحيازات.
5- الحد من الهجرة للمدينة بتوفير فرص عمل للفلاحين بالريف تتمثل بإقامة مشاريع زراعية كبيرة تديرها الدولة وتهتم بها.
6- العمل على إنشاء مراكز أبحاث زراعية لمتابعة الآفات والأمراض التي تصيب النباتات.
7- يجب أن يكون هناك توازن بين الطلب والعرض حتى لا تكون هناك مشاكل في التسويق والتفاوت في الأسعار.
8- تفعيل دور الجمعيات الزراعية في توفير جميع مستلزمات الإنتاج، وكذلك وضع آلية مناسبة لنقل وتسويق المنتوجات إلى أماكن أخرى.

هوامش البحث :

) محمد المبروك المهدوي (1998): جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط3، ص30.

(2) المعرفة< https://www.marefa.org/ >، تاريخ الزيارة 2019/10/22.

(3) المركز الوطني الليبي للأرصاد الجوية، إدارة المناخ والتغيرات المناخية، بيانات محطة ارصاد الزاوية لكميات الامطار، 2000- 2013ف.

(4) الهيئة العامة للبيئة، التقرير الوطني الرابع حول تنفيذ اتفاقية التنوع الحيوي، طرابلس – ليبيا، 2010، ص13.

(5) تحرير يوسف أبو شميله، تقرير السياسات الزراعية، مجلس التخطيط العام، ص 4.

(6) أ: خالد محمد غومة جامعة طرابلس / كلية الاداب/ قسم الجغرافيا أ : مصطفى الهادى جحا مركز البيرونى للاستشعار عن بعد ، إعداد قاعدة بيانات جغرافية، لاحتمالية قابلية الأوساط المائية الجوفية للتلوث فى شمال غرب ليبيا باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية،ص 108.

(7) حسن الجديدي(1986): الزراعة المروية وأثرها على استنزاف المياه الجوفية في شمال غرب سهل الجفارة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، ص119.

(8) السياسات الزراعية في ليبيا (2003): مجلس التخطيط العام، ص129.